



تقييم واقع تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات في المصالح الجبائية ضمن مقياس استطلاعية لواقع مديرية الضرائب لولاية الأغواط دراسة COBIT

Assessing the reality of the application of information technology governance in fiscal departments

Within an exploratory scale of the reality of the tax directorate for the state of Laghouat, the COBIT study

بن جريبيع فريد

جامعة الجلفة (الجزائر)

مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال
وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة MQEMADD جامعة الجلفة

f.bendjeribie@univ-djelfa.dz

الملخص:

تهدف الدراسة الى ابراز اهمية مقياس COBTI الذي يعتبر من بين اهم النماذج التي توفر الأدوات التحليلية لقياس حوكمة تكنولوجيا المعلومات لرفع من درجة الثقة والأمان في تكنولوجيا المعلومات وتقليل فجوة المخاطر المرتبطة بها ، مما يساهم في تحقيق اهداف المؤسسة والرفع من قيمتها ، لا سيما تطابق قواعد تكنولوجيات المعلومات المتوفرة لدى المديرية الولاية للضرائب بالأغواط مع معايير حوكمة تكنولوجيا المعلومات وفق ابعاد مقياس COBTI، وذلك من خلال توزيع استبانة لمستخدمي تكنولوجيا المعلومات بالمديرية ، و من بين النتائج المتوصل اليها، تبني المصالح الضريبية خطط قصيرة و متوسطة و استراتيجية في المجال التكنولوجي بما يتماشى و متطلبات التحولات الاقتصادية والتكنولوجية ، ضرورة توفير البيانات ملائمة و معلومات شفافة لتحسين مستوى الحوكمة تقنية المعلومات .

معلومات المقال

تاريخ الارسال: 28 ابريل 2021

تاريخ القبول: 28 ماي 2021

الكلمات المفتاحية:

- ✓ تكنولوجيا المعلومات
- ✓ حوكمة تكنولوجيا المعلومات
- ✓ COBIT ✓

Abstract :

Article info

Received

28 April 2021

Accepted

28 May 2021

Keywords:

- ✓ Information technology
- ✓ Information technology governance
- ✓ scale COBIT

مقدمة:

شهدت بداية القرن الواحد والعشرين تطورات و تغيرات جذرية في البنية الاقتصادية ارتبطت اساساً بثورة معلوماتية نتيجة الانتشار الواسع لـ تكنولوجيا المعلومات و الاتصال ، وقد مسّت التغيرات شتى المجالات و القطاعات لا سيما قطاعات التعليم و السياحة و الصناعة و التجارة و الضرائب ، فقد اثبتت الدراسات ان تكنولوجيا المعلومات دوراً بارزاً في اضافة فرص جديدة لزيادة دخل المؤسسات ، و تحسين جودة الخدمات ، و سهولة وسرعة الحصول على المعلومات و معالجتها من اجل اتخاذ القرار، وقد ساهم هذا كله في تعرض المؤسسات في جميع القطاعات الى العديد من التحديات التي فرضتها تكنولوجيا المعلومات لا سيما المخاطر المرتبطة بها ، مما ادى الى ظهور مفهوم جديد مرتبط بتكنولوجيا المعلومات عُرِفَ بـ حوكمة تكنولوجيا المعلومات ، والجدير بالذكر ان مفهوم حوكمة تكنولوجيا المعلومات ليس نظاماً مستقلاً بذاته وانما هو امتداد لـ حوكمة المؤسسات .

إن حوكمة تكنولوجيا المعلومات تحرك الى تطوير البنية التحتية للموارد التكنولوجية للمؤسسات عبر نقل المعلومات بشفافية و موثوقية و موضوعية بما يخدم تحقيق الاهداف الاستراتيجية للمؤسسة والتسيير الفعال للموارد التكنولوجية والتحكم في المخاطر المرتبطة بها ، ولعل القطاع الجبائي من بين القطاعات المهمة باعتباره من اهم الموارد التي تعتمد عليها الدولة في تمويل الخزينة العمومية ، فانه كان لزاماً على القائمين على هذا القطاع تبني فكرة حوكمة تكنولوجيا المعلومات من اجل الرفع من فعالية التحصيل الجبائي من خلال تحسين المعاملات والخدمات مع المكلف بالضربيّة وتعزيز الثقة بينهما، والاستخدام الامثل للموارد التكنولوجية وكذا تقليل المخاطر المرتبطة بها وبالتالي الرفع من الاداء و خلق القيمة .

كل هذا يقودنا الى طرح الاشكالية الرئيسية :

هل تَحْتَرِمُ تكنولوجيا المعلومات الحالية في المصالح الجبائية معايير حوكمة تكنولوجيا المعلومات وفق نموذج COBIT ؟

- الاسئلة الفرعية :

- هل تم وضع مجال لتخطيط الاستراتيجي و تنظيم الموارد المتاحة لمؤسسة ؟
- هل تتم عملية اكتساب تكنولوجية وفق المعايير و تنفيذ توجيهات المختصين من اجل تحقيق الاهداف المسطرة ؟
- هل مستوى تقديم الخدمة يتماشى مع معايير حوكمة تكنولوجيا المعلومات ؟
- هل يوجد مستوى عالي من المتابعة و الرقابة لـ حوكمة تكنولوجيا المعلومات بالمؤسسة ؟

- فرضيات الدراسة :

و للإجابة على تساؤلات الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

لا تنسجم تكنولوجيا المعلومات الحالية لدى المصالح الضريبية مع حوكمة تكنولوجيا المعلومات وفق مقياس COBIT .

و ينتهي من هذا الفرض الرئيس مجموعة من الفروض الفرعية :

- H01: لا تنسجم تكنولوجيا المعلومات الحالية لدى المصالح الضريبية مع حوكمة تكنولوجيا المعلومات وفق مجال التخطيط و التنظيم .
- H02: لا تنسجم تكنولوجيا المعلومات الحالية لدى المصالح الضريبية مع حوكمة تكنولوجيا المعلومات وفق مجال .
- H03: لا تنسجم تكنولوجيا المعلومات الحالية لدى المصالح الضريبية مع حوكمة تكنولوجيا المعلومات وفق مجال الدعم و تقديم الخدمة.
- H04: لا تنسجم تكنولوجيا المعلومات الحالية لدى المصالح الضريبية مع حوكمة تكنولوجيا المعلومات وفق مجال المتابعة و التقىيم .

- اهمية البحث

تأتي اهمية الدراسة الحالية كونها الدراسات الوحيدة تقريراً التي تعمل على قياس مستوى حوكمة تكنولوجيا المعلومات في مديرية الضرائب

كون ان الضريبية من اهم الموارد لتمويل الخزينة العمومية ، كما يعتبر استخدام نموذج COBIT لإدارة ورقابة قواعد تكنولوجيا المعلومات

المتوفرة في هذا القطاع ضرورة ملحة و ذلك من اجل زيادة فعالية التحصيل و الحد من التهرب الضريبي ، كما يعد نموذج COBIT وسيلة لتقديم حوكمة تكنولوجيا المعلومات باعتباره احد النماذج المعتمدة و التي تلقى قبولاً كبيراً في اجزاء العالم في مجال تقييم حوكمة تكنولوجيا المعلومات هذا من جهة ، و من جهة اخرى حلجة المؤسسة الجزائرية في تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات بسبب قلة وعي المسؤولين ب مدى اهمية حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تقليل المخاطر المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات و تحقيق اهداف و استراتيجية المؤسسة .

- اهداف الدراسة :

- يهدف البحث الى تحقيق النقاط التالية :
- ابراز اهمية تكنولوجيا المعلومات بالنسبة للمؤسسات .
- ابراز اهمية حوكمة تكنولوجيا المعلومات في الحفاظ و تعزيز امن المعلومات .
- عرض ابعاد نموذج COBIT و ابراز اهميته في الرفع من قيمة المؤسسات .
- بيان مدى توفر مديرية الضرائب على قواعد تكنولوجيا المعلومات باعتبارها أداة فعالة لتحصيل الضريبي ، و مكافحة التهرب الضريبي .
- قياس و تقييم مستوى تطبيق مديرية الضرائب لا بعد COBIT.

1. الاطار النظري لدراسة :

يستند الاطار النظري لدراسة في هذه الدراسة الى قياس مستوى حوكمة تكنولوجيات المعلومات في المصالح الجبائية ، مع الاخذ بعين الاعتبار ابعاد مقياس COBIT لقياس حوكمة تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة

1.1. الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التي تتناول موضوع حوكمة تكنولوجيا المعلومات ، و فيما يلي سنتعرض جزء من هذه الدراسات

1.1.1. الدراسات العربية :

1.1.1.1. دراسة : (حسين، 2011، ص 25) منهج محاسبي مقترن لإدارة المخاطر المصرفية في ضوء حوكمة تكنولوجيا المعلومات (دراسة حالة)

تهدف الدراسة الى ايجاد نسق محاسبي يحتوي على القياس و الافصاح عن المخاطر التي يواجهها القطاع المصرفي و كذا محاولة ادارة هذه المخاطر و الرقابة عليها ، و كذا البحث على كيفية تفعيل حوكمة تكنولوجيا المعلومات من ادارة المخاطر المصرفية من اجل الرفع من القيمة السوقية للمؤسسة .

و قد توصلت الدراسة الى ان المفاهيم المتطرفة لحوكمة تكنولوجيا المعلومات قد اسهمت في ايجاد طرق حديثة لإدارة المخاطر المصرفية الالكترونية ، مما يتيح لها تحقيق اهدافها الاستراتيجية و الرفع من قدراتها التنافسية من خلال تجنب الازمات و التغلب على المشاكل و المخاطر التكنولوجية.

1.1.1.1. دراسة : (قبة، 2004، ص 21) بعنوان كفاءة مراعاة حسابات الجامعات الرسمية الاردنية في ظل الانظمة المحاسبية الالكترونية :

حيث هدفت هذه الدراسة الى قياس كفاءة انظمة الرقابة الداخلية ، و مواصفات النظم المحاسبية الالكترونية ، وقد اظهرت نتائج الدراسة ان الكفاءة ارتفعت بدرجة اقرب بان تكون جيدة في مجال المعالجة السريعة للمعلومات و مواكبة الاقسام الرقابية في الجامعات للتشريعات القانونية و المالية.

1.1.1. الدراسات الاجنبية :

1.1.1. دراسة (w.peter and ,Ross, 2004) ، حوكمة تكنولوجيا المعلومات : كيف يدير اصحاب الانجازات الكبيرة قرارات تكنولوجيا المعلومات للوصول الى نتائج افضل ؟ :

شملت الدراسة حوالي 250 مؤسسة متعددة الفروع ، و لأكثر من 23 دولة ، و تهدف الدراسة لإبراز اثر و فعالية حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تحقيق قيمة اضافية لأنشطة الاعمال ، من خلال تحقيق هذه المؤسسات الى الربع ، وقد توصلت هذه الدراسة الى نتائج مفادها ان الشركات التي تطبق حوكمة تكنولوجيا المعلومات بشكل فعال ، قد حقق زيادة في الارباح بمعدل 25 % مقارنة بنظيرتها والتي لا تعتمد في استراتيجيتها على تطبيق برامج حوكمة تكنولوجيا المعلومات ، كما توصلت الى ان حوكمة تقنية المعلومات تربط قرارات تقنية المعلومات بأهداف الشركة و تراقب الاداء و المسائلة .

1.1.2. دراسة (ITGI, 2006) قيمة المؤسسة : الحوكمة على الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات :

اقيمت الدراسة على شركة الخدمات المالية العالمية الهولندية الجنسية (ING) و، وقد هدفت الدراسة الى تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات في الجموعة من اجل تحقيق عائد اكبر على استثمار اصولها ، وخلق قيمة مضافة لهذه الجموعة ، وقد قامت الادارة التنفيذية للمؤسسة في سنة 2005 ببني حوكمة تكنولوجيا المعلومات ضمن اطار مقياس (COBIT) في اعمالها ، مع الاخذ بعين الاعتبار تكلفة و المنفعة الحق من هذا الاجراء ، حيث انفق (2.5) بليون دولار من اجل توظيف اطراف جديدة ، و الاستثمار في البرامج و تطبيقات التكنولوجيا الكبيرة ، من اجل زيادة النمو في الارباح و تحقيق الاهداف من جهة و تقليل او حصر النفقات الغير منتجة من جهة اخرى و قد توصلت هذه الدراسة الى نتائج فحواها ان شركة (ING) حققت ارباحا في سنة 2005 يفوق ما تم تحقيقه في سنة 2004 بمعدل 19.4 % نتيجة تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات حيث لم تكن مطبقة في سنة 2004 ، كذلك ارتفع العائد على السهم من 3.32 % سنة 2004 الى 22.7 % سنة 2005 ، كما تحسنت فاعلية التشغيل للأصول ، و ما يقابلها من ارتفاع في نمو الارباح على جميع الاصنعة المرتبطة بالجموعة ، وهذا لدليل على حجم و نوعية الاستثمارات الضخمة الموجهة لهذا النوع من التكنولوجيا ، مما يوضح اهمية و فعالية حوكمة تكنولوجيا المعلومات في الشركات و المؤسسات .

1.1.3. موقع الدراسة الحالية من بقية الدراسات:

لقد اشتربت هذه الدراسة مع بقية الدراسات في عدة نقاط أهمها استعراض اهم مقومات تكنولوجيا المعلومات و حوكمة تكنولوجيا المعلومات ، اما ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة هو محاولة إسقاط مباشر لدى التزام و تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات لدى المصالح الجبائية وفق مقياس COBIT كونه مقياساً معيارية لدى احترام حوكمة تكنولوجيا المعلومات من اجل مساعدتها على وضعيتها الراهنة ومدى امكانية تحقيق اهداف المؤسسة .

2.1. تكنولوجيا المعلومات :

اتسع الجدل في الآونة الاخيرة حول من المعنى الحقيقي لتكنولوجيا المعلومات ، حيث تباينه الآراء ظهر له عدة مفاهيم متداخلة فيما بينها نتيجة استعماله في شتى الميادين و المجالات .

1.2.1. ماهية تكنولوجيا المعلومات :

تعرف تكنولوجيا المعلومات على انها مختلف انواع الاكتشافات و المستجدات و الاختراعات التي تعاملت ، و تتعامل مع شتى انواع المعلومات ، من حيث جمعها و تحليلها و تنظيمها (توثيقها) و خزنها و استرجاعها في الوقت المناسب و الطريقة المناسبة و المتاحة (عامر، قنديلجي، ايمان.السامري، 2009،ص38)

و تعرف ايضاً با أنها استخدام الأجهزة و الآلات التكنولوجية و التقنية الحديثة ، لتخزين و معالجة البيانات و المعلومات ببراعة ، فهـي بذلك تتضمن اساليب متطورة للحصول على المعلومات بصور اشكال اكثـر تطور ، من اجل اظهارها في شكل رسومات و بيانات متـنوعة (هـشام، 2020، ص89).

2.2.1 دور تكنولوجيا المعلومات على المنظمات :

يظهر لنا دور تكنولوجيا المعلومات في المنظمات من خلال النقاط التالية (حيدر، 2015، ص 12) :

- استخدام تكنولوجيا المعلومات في المعاملات التجارية و ما يرافقها من تغيير في ظروف العمل و خلق فرص جديدة داخل المنظمات ، فضلا عن توفير الوقت والجهد و المال
 - تقديم الخدمات المناسبة بما يتناسب و احتياجات زبائنها نتيجة ادارة البيانات الكثيرة Mass Data Management و هذا للكسب رضاهem و ولائهم
 - تحقيق التميز عن طريق القيمة مضافة من خلال اجراء التعاملات بواسطة الحواسيب او التعاملات الالكترونية او التعاملات المنزلية
 - الحصول على الاحصائيات و المؤشرات المناسبة و بالسرعة المطلوبة مما يساهم في اعداد التقارير و المعالجة الكبيرة للبيانات و وبالتالي السرعة في اتخاذ القرارات
 - تسهيل الربط بين مختلف الاقسام الادارية في المؤسسة، من خلال الشبكات التي تسهل و تنقل المعلومات بينها ، مما يتيح التشاور و التشارك في صناعة القرار
 - المساهمة في بناء بنك للمعلومات داخل المؤسسة، مما يعطي دفع للاستثمار المعلومات المتاحة بفعالية اكبر ، فضلا عن اخراج الادارة

١.٤.١ حوكمة تكنولوجيا المعلومات :

تحظى حوكمة تكنولوجيا المعلومات باهتمام و انتشار واسع داخل المنظمات العمومية او الخاصة لما توفره من ممارسات ايجابية تسعى الى تحقيق اهدافها الاستراتيجية.

1.3.1 مفهوم حوكمة تكنولوجيا المعلومات :

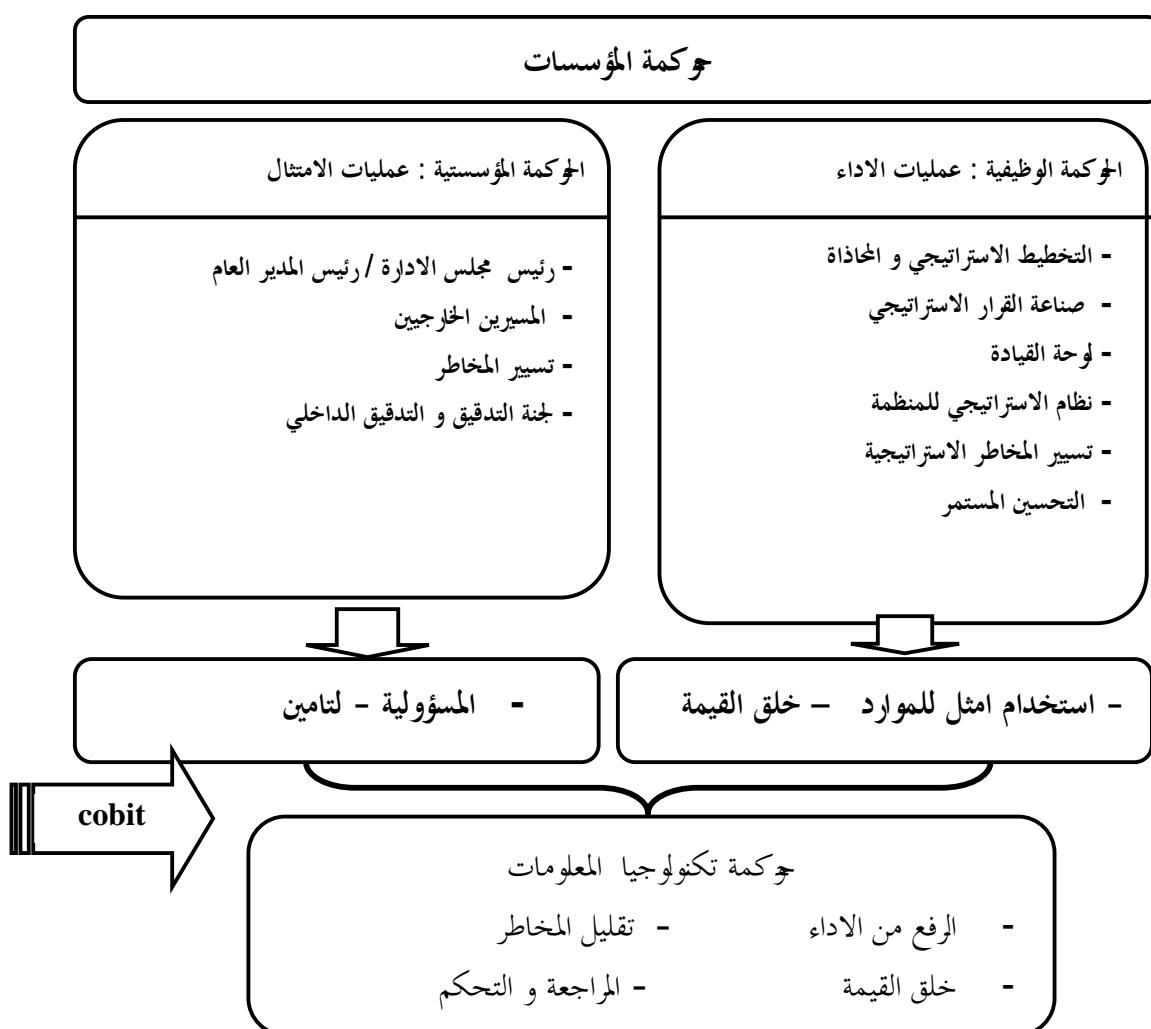
عرفت حوكمة تكنولوجيا المعلومات على أنها عبارة عن مجموعة من الهياكل التنظيمية و الاجراءات التنفيذية التي تعمل على تنظيم و تجانس تكنولوجيا المعلومات مع الاهداف الاستراتيجية للشركة ، و تعتبر حوكمة تكنولوجيا جزءاً مكملاً لحوكمة الشركات ، و تعدد مسئوليات مجلس الادارة و الادارة التنفيذية ، و تساعده على تحقيق قيمة إضافية حقيقية و زيادة الانتاجية و اكتساب مزايا تنافسية للشركة" (ثريا الحاج عبد الله علي، 2018، ص 114).

كما تم تعريفها من طرف معهد حوكمة تكنولوجيا المعلومات (ITGI) على أنها "مسؤولية مجلس الادارة و المديرين التنفيذيين ، و هي جزء مثكاماً من حوكمة المؤسسة، تتكون من المباكل و العمليات التنظيمية و القيادية التي تتضمن استدامة و تعزيز تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة لأهداف و استدامة المؤسسة" (شمان، 2017، ص 120)؛

و قد عرفها Gherman end Edurado على أنها "مجموع المهيكليات او التшибيدات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات (الأسالib و السلطات/ الصالحيات المرتبطة بها) التي يتم تطبيقها بغرض انجاز الانشطة التكنولوجية الاساسية بنجاح ، و استجابة للاحتياجات لاستراتيجية و السمعة للمنشأة " (Rim, 2015, P55)

و من هنا فقد روج لاستعمال مصطلح governance of information technology لدلالة عن تحديد حقوق و اتخاذ القرار و تحديد المسائلة لتشجيع السلوكيات المرغوبة في استخدام تكنولوجيا المعلومات اي ان الميائل و الاجراءات التنفيذية و القيادة تضمن ان تكنولوجيا المعلومات تسعى الى تحقيق استراتيجية و اهداف المنظمة (عيشوش، واضح، 2012، ص 7)

الشكل رقم (01) يوضح موقع حوكمة تكنولوجيا المعلومات نسبة الى حوكمة المؤسسات



Source : (afai & cigref, 2005,p04)

3.1 أهمية حوكمة تكنولوجيا المعلومات

تبرز أهمية حوكمة تكنولوجيا المعلومات من خلال اثرها في تحقيق العناصر التالية (رشوان، 2017، ص120):
تطوير استراتيجية تكنولوجيا المعلومات و الشروع في الفحص التشغيلي و الاستراتيجي

- تطوير وادارة نظم تكنولوجيا المعلومات
- تحديد الاساليب و العمليات المرتبطة بـ تكنولوجيا المعلومات
- ادارة التنمية و تطوير التطبيقات التكنولوجية للمعلومات
- اقسام انشطة الاعمال التي تؤدي الى فعالية وكفاءة الانتاجية التداخلية
- تحديد افضل الممارسات في المجال التطويري التكنولوجي

- زيادة القدرات التكنولوجية لجذب الاختيارات و الابتكارات و توصيل المنافع الموجودة
- تحسين و تطوير مؤشرات الاداء الرئيسية للمؤسسة مما يكون له اثر على زيادة قيمة المؤسسة (يوسف، 2013، ص 363)

4.1 اطار COBIT

يعتبر نموذج COBIT من اهم النماذج التي تستخدم لرقابة على اداء تكنولوجيا المعلومات

1.4.1. اطار عمل نموذج COBIT

يعرف نموذج COBIT على انه عبارة عن هيكلة تهدف الى ربط تكنولوجيا المعلومات بأهداف ومتطلبات اعمال المؤسسة عن طريق ايجاد نموذج عام لا نشطة تقنية المعلومات في المؤسسة مما يؤدي الى التعرف على موارد تقنية المعلومات المهمة و تعزيزها وربط كلها بضوابط تحكم هذه العمليات بالأنشطة و الموارد (فرحات، 2016، ص 120)

يعتبر نموذج COBIT و الذي هو مختصر لـ (Control Objectives for Information and Related Technology) اي ضوابط المعلومات و التقنيات ذات الصلة بها من اهم النماذج و التي توفر المبادئ و الممارسات و الأدوات التحليلية المقبولة عالميا و التي تحظى بالقبول العام لمساعدة العاملين في مختلف مستويات الادارة على السيطرة و قياس تكنولوجيا المعلومات والرفع من درجة الثقة و الأمان في تقنية المعلومات وقيمتها بالنسبة للمؤسسات (نصور، 2015، ص 71)، من خلال الربط بين اهداف المؤسسة و انشطتها مما يتتيح لها التعرف على موارد تكنولوجيا المعلومات الضرورية و تعزيزها.

كما يحظى النموذج COBIT بالقبول من طرف محافظي الحسابات باعتباره يزودهم بمؤشرات الازمة للحصول على حوكمة جيدة تمكنهم من إبداء رأيهم في المؤسسة مما يرفع في صدق و موضوعية و كفاءة وعدالة القوائم المالية .

كما يعد هذا الإطار من اهم الأطر التي تعمل على الحفاظ على التوازن بين الأرباح المؤسسة و إدارة المخاطر المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات و السيطرة عليها من خلال الوصول إلى أفضل الفرص المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات مثل الزبائن ، المستثمرين ، إنتاجية الموظفين ، وتوقيت الإنتاج ، و الخطط السريعة ، و الحفاظ على وقت الزبون ، كما يساعد على تقييم و تطوير الحوكمة تكنولوجيا المعلومات بشكل فعال ، بما يساعد المديرين و المدققين و المستخدمين من فهم اكثر لأنظمة تكنولوجيا المعلومات بمؤسساتهم (العتبي، 2014، ص 97).

2.4.1 الخطوات الاساسية لبناء نموذج COBIT

وضع نموذج COBIT 34 هدفاً رئيسيّاً على المستوى من أجل ضمان نظام رقابي على عمليات تكنولوجيا المعلومات ، تتميز بقابليتها لتطبيق و التقييم من أجل ضمان أمان جيد و فعال لتكنولوجيا المعلومات و تحديد مسؤولياتها لدى المنظمات ، و قد تبوب هذه الاهداف الى اربعة ابعاد اساسية .

1.2.4.1. التخطيط و التنظيم : يغطي هذا البعد الخطط (القصيرة و المتوسطة) والاستراتيجيات المرتبطة اساساً بمساهمة تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة للوصول الى نتائج مرضية و مدى تلقيها مع الاهداف العامة و الخاصة ، بالإضافة الى ذلك فان هذا البعد يظهر مدى ملاءمة البنية التحتية ونظم تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة و هل هي تدار بشكل كفؤ، و قد شمل هذا البعد 10 اهداف و هي كالتالي : (يعقوب، 2014، ص 97)

- تحديد الهيكل الاساسي للمعلومات و علاقتها
- تحديد الخطة الاستراتيجية لتقنية المعلومات
- تحديد التوجهات التكنولوجية
- تحديد و تنظيم عمليات تقنية المعلومات
- ادارة استثمارات تكنولوجيا المعلومات
- ادارة الموارد البشرية المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات
- ادارة الجودة
- ا يصل اهداف الادارة و توجهاتها

- تقدير وادارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات
- 2.2.4.1 الاكتساب و التنفيذ :** يتمحور هذا البعد حول امتلاك المؤسسة لเทคโนโลยيا المعلومات و الاستغلال الامثل و الصحيح و الفعال لها ، من اجل الحفاظة على استمرارية انشطة داخل المؤسسة ، ويحتوي هذا البعد على ستة اهداف تسمح بالحصول على تقنية المعلومات و بتصميم و اختيار الانظمة و تطويرها بما يعزز البنية التحتية في مجال تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة و هي كالتالي : (نصر، 2015، ص 75)
- تحديد الحلول الالية
 - تحديد معايير واضحة لاقتناء الاجهزة تتضمن (مواصفات المكونات المختلفة ، نقاط المراقبة و السيطرة عليها وسياسة الاستبدال)
 - تجهيز و امتلاك بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات و الحفاظ عليها
 - القدرة على التشغيل و الاستخدام
 - شراء موارد تكنولوجية المعلومات
 - ادارة التغيير
 - وضع الحول و حيازتها .
- 3.2.4.1 الدعم و تقديم الخدمة :** (امين، 2015، ص 20) يعني هذا البعد تعزيز الحوكمة من خلال توفير المعلومات داخل المؤسسة (معلومات لوجستية ، فنية ، او مساندة للعمال) ، و كما يشمل ادارة الاتفاقيات ذات الطابع الخدمي ، و تدريب العمال من اجل تطوير مهاراتهم الذاتية ، و ادارة المخاطر ، وكذا الجودة و تحسين الاداء و يشمل هذا البعد 13 هدفاً وهي كالتالي:
- ادارة خدمات المقاولين و مقدمي الخدمات
 - ادارة الاعدادات
 - الساعات و الاداء
 - تأكيد استمرارية الخدمات
 - تأكيد امن المعلومات
 - تعريف و توزيع التكاليف
 - تطوير و ادارة اتفاقيات مستوى الخدمات
 - ادارة الخدمات و كتب المساندة
- 4.2.4.1 المتابعة و التقديم:** (الجوهر ، محمودي، 2015، ص 257) : يرتبط هذا البعد بجميع عمليات المعالجة بمحب تكنولوجيا المعلومات خاصة فيما تعلق بجودتها و امثالها لمعطيات الرقابة ، بحيث نجد كل الجوانب المتعلقة بإدارة الاداء و ، و متابعة الرقابة الداخلية ، و التطبيق الصارم لتشريعات ، من اجل تمكين المؤسسة من تحقيق الاستمرارية و قياس مستوى تطبيق معايير الحوكمة ، و تنفيذ اجراءات التدقيق بشكل دوري بما يتماشى و اهداف المؤسسة يتضمن هذا البعد الاهداف التالية :
- متابعة و تقدير اداء تكنولوجيا المعلومات
 - تأكيد الالتزام بالمتطلبات الخارجية

2. الإطار التطبيقي للدراسة :**1.2. منهج الدراسة**

تم الاعتماد في دراستنا على المنهجين الوصفي والتحليلي

1.1.2. المنهج الوصفي: و يتكون من الإطار النظري ، و ذلك بالاستعانة بالدراسات السابقة و المراجع و البحوث و الرسائل العلمية

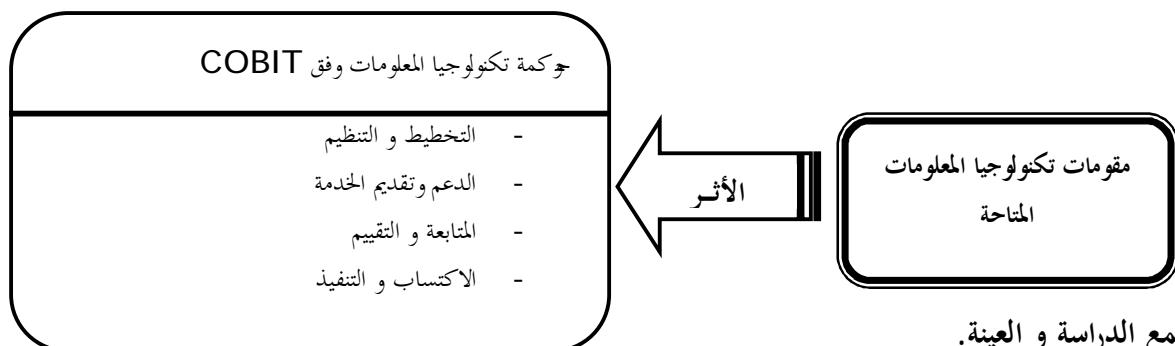
2.1.2. المنهج التحليلي : من أجل تحقيق أهداف المنشودة للدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ، بغرض الاجابة على مشكلة الدراسة و مدي تطبيق ابعاد حوكمة تكنولوجيا المعلومات وفق نموذج cobit من وجهة نظر موظفي و اطرارات مستخدمي تكنولوجيا المعلومات لدى المصالح الجبائية لولاية الاغواط

2.2. نموذج الدراسة : تم وضع نموذج الدراسة وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (02): يوضح نموذج الدراسة

المتغير التابع

المتغير المستقل

**3.2. مجتمع الدراسة و العينة.**

تكون مجتمع الدراسة من موظفين المصالح الجبائية و التي تشمل مدراء ، مسؤولو المصالح ، و بعض المستخدمين ، كما بلغ حجم عينة الدراسة 84 مفردة قام الباحث توزيع استمارات الاستبيان على عليهم بطريقة مباشرة .

4.2. اداة الدراسة : تم الحصول على البيانات الخاصة بالدراسة من خلال توزيع الاستبانة على جميع أفراد العينة ، و قد تم توضيح تقسيم الاستبيان على عينة الدراسة.

5.2. الدراسة الديمغرافية لعينة الدراسة :

انطلاقاً من نتائج الجدول رقم (01) الاستناد في الدراسة الى مجموعة من المسؤولين و الموظفين لدى المصالح المختصة و التي كانت تتكون من الفئات العمرية للموظفين المعينين بالاستماراة ، بحيث نسبة الموظفين الذين أعمارهم ما بين 25 سنة و 35 سنة بلغت 43 موظف أي ما يعادل 51.19 % ، ونسبة الموظفين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 36 سنة و 45 سنة قدرة بـ 27 موظف أي ما يعادل نسبة 32.41 % ، ونسبة الأفراد الذين تتراوح أعمارهم من 46 إلى 55 سنة قدرة بـ 14 موظف أي ما تعادل نسبة 28 % .

تظهر مخرجات برنامج spss في الجدول رقم (02) ان المؤهل العلمي لعينة الدراسة المتوفرة يتكون من الدرجات العلمية والشهادات بحيث كانت نسبة الحاصلين على شهادة الليسانس تعادل 36 موظف أي ما يعادل 51.19 % وهي اكبر نسبة ، بينما كانت نسبة الحاصلين على شهادة الماستر تقدر بـ 7 موظف أي ما يعادل 8.33 %، أما في ما يخص نسبة الحاصلين على شهادة الماجستير تعادل 4 موظف بنسبة 4.76 % وهي اقل نسبة مقارنة بالشهادات الأخرى أما نسبة الحاصلين على شهادات في تخصص مهندس فكانت 5 موظفين بنسبة 5.95 % اما مستويات الأخرى فتقدر بـ 32 موظف أي ما يعادل 38.09 %. والملاحظ أن أكبر نسبة كانت على مستوى الحاصلين على شهادة الليسانس والشهادات الأخرى كونهما يمثلون شريحة كبيرة في المصالح الضريبية ، اما الجدول رقم (03) الذي يعكس نسبة المناصب التشغيلية مرتفعة مقارنة بأصحاب الشهادات العليا ، حيث كانت نسبة متفاوتة بين فئات

الوظائف ، حيث شكلت وظيفة المدير 5.95% ، بتكرار قدر بـ 5 ، رئيس المفتشية حوالي 9.52% ، و تكرار بـ 8 ، بينما بلغت نسبة رئيس مصلحة 19.04% ، أما الموظفين فبلغت 65.47% واللاحظ أن النسب كانت تقريباً متقاربةً بين المدير و رئيس المفتشية أما فيما يخص المناصب الموظفين العاديين فكانت أعلى نسبة نتيجة استعمالها لتكنولوجيا المعلومات بنسبة أكثر من بقية الوظائف ، و وفقاً لتقسيم الفئات حسب الخبرات المهنية المتوفرة لديهم نسبة إلى الفترة الزمنية التي قضوها في ممارسة الوظيفة ، فيبين لنا الجدول رقم (04) أن نسبة الموظفين الذين تقل خبرتهم المهنية عن 5 سنوات يمثلون 23 موظف أي ما يعادل 27.38% ، أما نسبة الموظفين الذين تعتبر خبرتهم مخصوصة في المجال أكثر من 5 سنوات وأقل من 10 سنوات فتقدر بـ 40 عامل أي بنسبة 47.61% وهي أعلى نسبة إذ أغلبيتهم يحوزون على مستوى الليسانس ، ونسبة الأفراد الذين يندرجون ضمن المجال التالي أي أكبر من 10 سنوات وأقل من 15 سنة تقدر بـ 21 موظف أي ما يعادل نسبة 25% .

6.2. اختبار فرضيات الدراسة التي تبين لنا مستوى حوكمة تكنولوجيا المعلومات في المصالح الجبائية لولاية الاغواط :

من خلال هذا الجزء سوف نقوم بعرض و تحليل نتائج اختبار التحقق من صحة فرضيات الدراسة باستعمال المتوسط الحسابي العام المرجح ، الانحراف المعياري و قيمة T المحسوبة العام .

1.6.2. البعد الاول: مجال التخطيط و التنظيم

يتبيّن من الجدول رقم (05) ، أن غالبية أفراد العينة توافق بالإيجاب بنسبة متقاربة على بعد التخطيط و التنظيم ، وهذا ما يعكسه المتوسط الحسابي العام المرجح لهذا البعد إذ بلغ 2.24 ، والانحراف المعياري 1.067 ، وبلغت اختبار T المحسوبة العام 2.387 ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 ، ما يشير إلى ان موافقة عينة الدراسة على هذا البعد ، و نلاحظ ان الفقرة " يتم الاعتماد على خطط استراتيجية لتقنية المعلومات مدعاة بخطة تشغيلية " أكثر الفقرات ايجابية بحيث بلغ متوسط حسابها 3.69 ، ام أقل الفقرات موافقة فكانت " يتم وضع خطة لاقتناء أفضل البرمجيات لتقنية المعلومات و تحديد معاير الواجب تطبيقها " بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.77 ، الا ان جمل العينة توافق على أن مديرية الضرائب تعمل على تبني خطط قصيرة و متوسطة و استراتيجية في المجال التكنولوجي بما يتماشى و متطلبات التحولات الاقتصادية و التكنولوجية ، كما تقوم بعملية تكوين و تأهيل لکوادرها المتوفرة لديها باستعمال مختلف التكنولوجيات و موقعه الرسمي على شبكة الانترنت من اجل وصول المعلومات إلى أصحاب المصالح .

1.6.2. البعد الثاني: الاكتساب و التنفيذ :

يتبيّن من الجدول رقم (06) ، نتائج تحليل بيانات الدراسة الخاصة بالبعد الثاني و الخاص بالاكتساب و التنفيذ ، و يستخلص من تلك النتائج ان المتوسط الحسابي العام لهذه التغييرات هو 3.99 و بالحرافا معيارياً متوسط 1.709 وبلغت T المحسوبة لعموم البعد 3.806 ومستوى الدلالة " 0.000 "

تسعي المديرية الى اكتساب برمجيات و اجهزة تكنولوجية تدعم و توّاكب متطلبات المهنة ، وقد كانت أكثر الفقرات ايجابية هي الفقرة " التي تتمحور حول حيازة وتركيب برمجيات لإيجاد الحلول الالكترونية و توثيقها بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.36 وانحراف معياري 1.27 . و تشير هذه النتائج الى موافقة عينة الدراسة على ان مديرية الضرائب تحرص على توفير البنية التحتية للمعلومات و هذا من خلال اقتناء تجهيزات تكنولوجية حديثة .

1.6.2. البعد الثالث: الدعم و تقديم الخدمة

يشير الجدول رقم (07) إلى تقييم مستوى الدعم الذي تقدمة تكنولوجيا المعلومات وتقدير مستوى الاداء المنظر من خلال اجابات عينة الدراسة عن الفقرات المقدمة في الاستبانة ، و تظهر النتائج الواردة في الاستبانة ان المتوسط الحسابي الاجمالي لفقرات بعد لمتغير الدعم و تقديم الخدمة بلغت 3.12 و بالحرافا معياريا قدر بـ 0.155 ، مما يعني موافقة عينة الدراسة على ان ركيائز تكنولوجيا المعلومات تتمتع

بالقبول العام في المصالح الضريبية ، و قد كانت اكثـر الفـقـرات ايجـابـية و التي تـنـصـ عـلـى وجود اـجـراءـات تـحدـدـ مـسـتـوىـ تقديمـ خـدـمـاتـ الـواـجـبـ تـقـديـهاـ إـلـىـ تـكـنـوـلـوـجـياـ المـعـلـومـاتـ لـزـبـائـنـ بـمـتوـسـطـ حـسـابـيـ قـدـرـ بـ 3.76ـ وـ اـخـرـافـاـ مـعـيـارـيـاـ قـدـرـ بـ 0.89ـ وـ هيـ نـسـبةـ مـقـبـولـةـ ،ـ يـليـهـاـ فـقـرةـ الـتـيـ تـؤـكـدـ انـ الـمـدـيـرـيـةـ توـفـرـ الـمـؤـسـسـةـ عـلـىـ نـظـامـ حـمـاـيـةـ فـعـالـ وـ كـفـؤـ لـمـعـالـجـةـ الـمـشـاـكـلـ الـمـهـنـيـةـ فـيـ تـوـاجـهـ الـعـمـالـ اـثـنـاءـ قـيـامـهـ بـمـهـامـهـ بـمـتوـسـطـ حـسـابـيـ 3.42ـ ،ـ كـمـاـ اـنـاـ تـوـفـرـ عـلـىـ نـظـامـ وـ بـرـجـيـاتـ لـحـمـاـيـةـ مـعـلـومـاتـاـ منـ الـاـخـتـارـ وـ السـرـقةـ وـ كـانـ الـمـتـوـسـطـ حـسـابـيـ يـقـدـرـ بـ 03.19ـ وـ اـخـرـافـاـ مـعـيـارـيـاـ يـساـوـيـ 01.138ـ ،ـ وـ كـانـ اـقـلـ الـفـقـراتـ قـبـلاـ تـحدـدـ الـمـؤـسـسـةـ مـعـايـرـ لـاحـتـسابـ تـكـالـيفـ وـ تـحدـيدـ ثـنـ وـفـوـاتـيرـ اـقـتنـاءـ وـ صـيـانـةـ اـنـظـمـةـ الـمـعـلـومـاتـ "ـ بـمـتوـسـطـ حـسـابـيـ 03.02ـ .ـ

4.6.2. بعد الرابع: المتابعة والتقييم

تـظـهـرـ النـتـائـجـ الـوارـدـةـ فـيـ الجـدـولـ رقمـ (08)ـ ،ـ انـ الـمـتـوـسـطـ حـسـابـيـ الـعـامـ لـتـحدـيدـ مـسـتـوىـ المـتـابـعـةـ وـ التـقـيـيمـ قـدـرـ بـ 3.27ـ وـ اـخـرـافـاـ مـعـيـارـيـاـ قـدـرـ بـ 0.995ـ ،ـ وـ كـانـ اـكـثـرـ الـفـقـراتـ اـيجـابـيةـ تـلـكـ الـمـتـعـلـقـةـ بـمـتـابـعـةـ وـ رـقـابـةـ وـ تـقـيـيمـ اـدـاءـ تـكـنـوـلـوـجـياـ الـمـعـلـومـاتـ باـسـتـمـارـ بـمـتوـسـطـ حـسـابـيـ قـدـرـ بـ 3.66ـ وـ اـخـرـافـاـ مـعـيـارـيـاـ قـدـرـ بـ 0.965ـ ،ـ ثـمـ تـلـيـهـاـ فـقـرةـ الـتـيـ تـتـعـلـقـ بـتـوـفـيرـ الـيـاتـ مـلـائـمةـ وـ مـعـلـومـاتـ شـفـافـةـ لـتـحـسـينـ مـسـتـوىـ الـحـوكـمـةـ تـقـنيـةـ الـمـعـلـومـاتـ فـيـ الـمـؤـسـسـةـ بـمـتوـسـطـ حـسـابـيـ قـدـرـ بـ 3.58ـ وـ اـخـرـافـاـ مـعـيـارـيـاـ قـدـرـ بـ 1.133ـ ،ـ وـ تـلـيـهـ فـقـرةـ توـجـدـ آـلـيـاتـ وـ إـجـرـاءـاتـ لـتـقـيـيمـ الـرـقـابـةـ عـلـىـ الـعـمـلـيـاتـ الدـاخـلـيـ بـمـاـ يـضـمـنـ الـأـمـانـ وـ السـلـامـةـ الـمـطـلـوـبـةـ مـنـهـاـ بـمـتوـسـطـ حـسـابـيـ قـدـرـ بـ 3.33ـ وـ هـذـاـ مـاـ يـتـمـاشـىـ مـعـ الـفـقـرةـ الـتـيـ تـلـيـهـاـ وـ الـمـتـعـلـقـةـ بـتـعـزـيزـ حـوكـمـةـ تـقـنيـةـ الـمـعـلـومـاتـ /ـ وـ كـانـ اـقـلـ الـفـقـراتـ اـيجـابـيةـ هـيـ توـجـدـ شـهـادـاتـ مـسـتـقـلـةـ وـ مـصـادـقـ عـلـىـهـاـ تـضـمـنـ اـمـنـ وـ ضـبـطـ وـ فـعـالـيـةـ الـخـدـمـاتـ تـكـنـوـلـوـجـياـ الـمـعـلـومـاتـ دـاخـلـيـاـ وـ خـارـجـيـاـ ،ـ بـمـتوـسـطـ حـسـابـيـ يـقـدـرـ بـ 2.66ـ مـاـ يـعـكـسـ قـلـتـ حـصـولـ مـصـالـخـ الـضـرـائبـ عـلـىـ شـهـادـاتـ مـنـ الـبـيـئةـ الـخـارـجـيـةـ.

7.2. اختبار الفرضيات و تحليلها.

نـسـتـعـرـضـ فـيـماـ يـلـيـ نـتـائـجـ اـخـتـارـ فـرـضـيـاتـ الـدـرـاسـةـ.

1.7.2 الفرضية الأولى المتعلقة بمجال التخطيط والتنظيم

من خـالـلـ نـتـائـجـ التـحـلـيلـ الـإـحـصـائـيـ الـمـتـحـصـلـ عـلـىـهـاـ وـ الـمـوـضـحـةـ فـيـ الجـدـولـ (05)ـ يـتـمـ رـفـضـ الـفـرـضـيـةـ H01ـ وـ قـبـولـ الـفـرـضـيـةـ الـبـدـيـلـةـ ،ـ وـ الـتـيـ مـفـادـهـاـ وـجـودـ اـنـسـجـامـ بـيـنـ تـكـنـوـلـوـجـياـ الـمـعـلـومـاتـ الـحـالـيـةـ مـعـ حـوكـمـةـ تـكـنـوـلـوـجـياـ الـمـعـلـومـاتـ وـفقـ مـجـالـ التـخـطـيـطـ وـ التـنـظـيمـ ،ـ بـصـيـغـةـ اـخـرـ يتمـ تـخـطـيـطـ لـاـ هـدـافـ وـ اـلـتـجـاهـ اـسـتـرـاتـيـجـيـ فـيـ الـمـصـالـخـ الـضـرـيبـيـةـ وـ ذـلـكـ مـنـ خـالـلـ مـخـرـجـاتـ نـظـامـ SPSSـ وـ الـتـيـ تـظـهـرـ قـيـمـةـ tـ الـمـسـوـبـةـ 2.387ـ وـ قـيـمـةـ tـ الـجـدـولـيـةـ 1.984ـ وـ كـذـاـ قـيـمـةـ الدـلـالـةـ اـقـلـ مـنـ (0.05).

1.7.2 الفرضية الثانية المتعلقة بمجال الاكتساب والتنفيذ

من خـالـلـ نـتـائـجـ التـحـلـيلـ الـإـحـصـائـيـ الـمـتـحـصـلـ عـلـىـهـاـ وـ الـمـوـضـحـةـ فـيـ الجـدـولـ (06)ـ يـتـمـ رـفـضـ الـفـرـضـيـةـ H01ـ وـ قـبـولـ الـفـرـضـيـةـ الـبـدـيـلـةـ ،ـ وـ الـتـيـ مـفـادـهـاـ وـجـودـ تـوـافـقـ بـيـنـ تـكـنـوـلـوـجـياـ الـمـعـلـومـاتـ الـحـالـيـةـ مـعـ حـوكـمـةـ تـكـنـوـلـوـجـياـ الـمـعـلـومـاتـ وـفقـ مـجـالـ الـاـكـتسـابـ وـ التـنـفـيـذـ ،ـ أيـ انـ الـمـصـالـخـ الـضـرـيبـيـةـ تـسـعـيـ إـلـىـ تـحدـيدـ اـسـتـرـاتـيـجـيـةـ لـاـمـتـلـاكـ مـعـلـومـاتـ تـمـكـنـهاـ مـنـ اـيجـادـ الـحـلـولـ الـاـلـيـةـ وـ السـرـيعـةـ وـ كـذـاـ اـقـرـارـ دـورـاتـ تـدـرـيـيـةـ لـلـمـوـظـفـينـ عـلـىـ الـبـرـامـجـ وـ التـطـيـقـاتـ الـحـدـيثـةـ ،ـ وـ ذـلـكـ مـنـ خـالـلـ مـخـرـجـاتـ نـظـامـ SPSSـ وـ الـتـيـ تـظـهـرـ قـيـمـةـ tـ الـمـسـوـبـةـ 3.806ـ وـ قـيـمـةـ tـ الـجـدـولـيـةـ 1.984ـ وـ كـذـاـ قـيـمـةـ الدـلـالـةـ اـقـلـ مـنـ (0.05).

1.7.2 الفرضية الثالثة المتعلقة بمجال الدعم و تقديم الخدمة

من خـالـلـ نـتـائـجـ التـحـلـيلـ الـإـحـصـائـيـ الـمـتـحـصـلـ عـلـىـهـاـ وـ الـمـوـضـحـةـ فـيـ الجـدـولـ (07)ـ يـتـمـ رـفـضـ الـفـرـضـيـةـ H01ـ وـ قـبـولـ الـفـرـضـيـةـ الـبـدـيـلـةـ ،ـ وـ الـتـيـ مـفـادـهـاـ وـجـودـ اـنـسـجـامـ بـيـنـ تـكـنـوـلـوـجـياـ الـمـعـلـومـاتـ الـحـالـيـةـ مـعـ حـوكـمـةـ تـكـنـوـلـوـجـياـ الـمـعـلـومـاتـ وـفقـ مـجـالـ الدـعـمـ وـ تـقـدـيمـ الـخـدـمـةـ ،ـ بـعـنـيـ اـخـرـ انـ الـمـصـالـخـ الـضـرـيبـيـةـ تـوـفـرـ عـلـىـ إـجـرـاءـاتـ وـ نـظـامـ حـمـاـيـةـ فـعـالـ وـ كـفـؤـ خـاصـ بـتـشـفـيرـ الـبـرـامـجـ وـ الـاجـهـزةـ الـاـلـكـتـرـوـنـيـةـ مـنـ اـجـلـ حـمـاـيـةـ الـمـعـلـومـاتـ

الخاصة من الاختراق و السرقة من جهة و من جهة اخرى تمنع دخول لغير المخول لهم ملوقع الاجهزة و برامج المعلومات ، ذلك من خلال مخرجات نظام SPSS و التي تظهر قيمة t المحسوبة 2.016 و قيمة t الجدولية 1.984 وكذا قيمة الدلالة اقل من (0.05) .

1.7.2 الفرضية الرابعة المتعلقة بمجال المتابعة والتقييم .

من خلال نتائج التحليل الإحصائي المتحصل عليها و الموضحة في الجدول (08) يتم رفض الفرضية H01 و قبول الفرضية البديلة ، و التي مفادها وجود انسجام بين تكنولوجيا المعلومات الحالية مع حوكمة تكنولوجيا المعلومات وفق مجال المتابعة و التقييم، بتعبير اخر توجد و بشكل مستمر آليات و إجراءات لدى المؤسسة لتقييم الرقابة على العمليات الداخلي تمكنتها الرفع من مستوى حوكمة تقنية المعلومات التي تمكنتها و تحسين أداء تكنولوجيا المعلومات على مستوى الادارة العليا للمصالح الضريبية و هذا من قيمة t المحسوبة 2.170 و قيمة t الجدولية 1.984 وكذا قيمة الدلالة اقل من (0.05) .

3. نتائج و توصيات الدراسة:

قد خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج و التوصيات و التي تتمحور حول النقاط التالية :

1.3. نتائج الدراسة:

من خلال ما سبق تم التوصل الى النتائج التالية

- تساهمن الامكانيات المتاحة من تكنولوجيا المعلومات لدى المصالح الجبائية في ارساء معايير حوكمة تكنولوجيا المعلومات من ناحية التخطيط الاستراتيجي و التنظيم مهمات الطاقم البشري لديها .
- تحوز المصالح الجبائية على بنية تحتية هامة من تكنولوجيا المعلومات تمكنتها من اداء مهامها من ناحية تطبيق القرارات الادارية ، و التسييرية.
- تساعد تكنولوجيا المعلومات المتاحة لدى المصالح الجبائية على تحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة بشكل افضل و فعال
- تعمل تكنولوجيا المعلومات المتوفرة و المتاحة لدى المصالح الضريبية على توفير مستوى مقبول من رقابة جبائية تمكنتها من الرفع من دخل المؤسسة .

2.3. توصيات الدراسة:

من خلال النتائج المتحصل عليها تم تقديم التوصيات التالية

- اصلاح و تطوير البنية التحتية لحكومة تكنولوجيات المعلومات وفق ابعاد COBIT الاربعة بما يتماشى ومتطلبات العصر خاصة في الانتشار الواسع للاستعمال التكنولوجي
- العمل على اقرار خطة بموجبها يتم حماية اكثر للمعلومات من السرقة و اضفاء عليها سرية اكثرا .
- وضع لجان متخصصة في تخطيط تكنولوجيات المعلومات و تسييرها.
- ضرورة استفادة المؤسسة اكثرا من تكنولوجيا المعلومات من تطبيقاتها الحديثة و المتنوعة في تلبية عملياتها التسييرية .
- وجوب اقرار دورات تكوينية للعمال من اجل الاطلاع على احدث تكنولوجيات المتوفرة في السوق .

المراجع باللغة العربية

- فيقه ، ايام سامي ، (2004) ، كفاءة مراعاة حسابات الجامعات الرسمية الاردنية في ظل الانظمة الحاسوبية الالكترونية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد ، جامعة ال البيت ، الاردن.
- بن سعيد ، امين. (2015)، أثر حوكمة تكنولوجيا المعلومات على جودة وموثوقية القوائم المالية. مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، المجلد 08، العدد 03، (07-35).
- ثريا، الحاج عبد الله، علي. (2018). دور حوكمة التكنولوجيا في نظم المعلومات الحاسوبية في الحد من الفساد المالي - دراسة ميدانية على عينة من المصادر السودانية. مجلة الدراسات العليا، المجلد 11 العدد 1-43 ، (105-135).
- رياض عيشوش ، فواز واضح، (2012). حوكمة تكنولوجيا المعلومات، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الاداري ميزة استراتيجية في ظل اقتصاد المعرفة ، جامعة بسكرة، الجزائر.
- فرجات، سميرة، (2016). حوكمة تكنولوجيا المعلومات و دورها في الوقاية من الازمات. مجلة الاقتصاديات المالية البنكية و ادارة الاعمال، مجلد 5 العدد 1، (118-134).
- نصour، محمد ريم ، (2015)، اثر حوكمة تكنولوجيا المعلومات على جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية)، اطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد ، قسم المحاسبة، جامعة تشرين ، سوريا.
- صالح سيد عبد الفتاح حسين، (2011)، منهج محاسبي مقترح لادارة لمخاطر المصرفية في ضوء حوكمة تكنولوجيا المعلومات ، مصر.
- عامر.قنديلجي، ايمان.السامريان ، (2009)، تكنولوجيا المعلومات و تطبيقاتها.
- رشوان، عبد الرحمن محمد سليمان، (2017)، تحليل العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات و حوكمة تكنولوجيا المعلومات. مجلة الدراسات المالية و المحاسبة الادارية، العدد 08، (115-143).
- فيحاء، عبد الله ، يعقوب ، علي حميد نعيم، (2014)، دليل مقترح لتدقيق الناظم المحاسبي المؤقت على وفق اطار COBIT ، مجلة الدراسات المحاسبية و المالية، المجلد 09، العدد 28، (85-102).
- كاظم، ريمه على كريمة ، الجوهري جاسم احمد ، محمودي، (2015)، اجراءات حوكمة تقنية المعلومات (نموذج مقترح في ضوء اهداف اطار COBIT)، مجلة الادارة و الاقتصاد، المجلد 38 العدد 02، (249-268).
- العتيبي ، محمود ، (2014)، تقييم مستوى حاكمية تكنولوجيا المعلومات في جامعة الطائف باستخدام مقياس كويبيت،مجلة دراسات العلوم الادارية، العدد 01، (112-87).
- مزهود، هشام. (2020). تأثير ادارة تكنولوجيا المعلومات على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل حوكمة الشركات. مجلة اقتصاد المال و الاعمال، المجلد 03 العدد 04، (82-97).
- نسرين محمد فتحي يوسف. (2013). الاصحاح عن حوكمة تكنولوجيا المعلومات و دوره في زيادة القدرات التنافسية للشركة. المؤتمر الثالث للعلوم المالية و المصرفية حول حاكمية الشركات و المسؤولية الاجتماعية - تجربة الاسواق الناشئة ، جامعة قناة السويس ، مصر.
- نوري ، محمود ، حيدر، جمعة. (2015). دراسات في اثر المعرفة و تكنولوجيات المعلومات في المنظمات. العراق ، جامعة دالي ، المطبعة المركبة.

المراجع باللغة الانجليزية:

- 1)- (ITGI), I. T. (2006). Enterprise Value: Governance of IT Investments. Retrieved 01 25, 2021, from www.Itgi.Org BV.
- 02)-afai & cigref , place de la gouvernance du système d'information dans la gouvernance générale de lentreprise. instit de la gouvernance des système d'information, paris. hamdi, b. (2010).
- 03)-Rim, N. (2015). The impact of Information Technology Governance on The Financial Reporting Quality "A field study". AThesis Prepared For Acquiring the degree of Ph.D. in Accounting. syrian: Tishreen universit.
- 04)-w,peter and ,Ross. (2004). Information Technology Governance: How Top Performance Manage IT Decision Rights for Superior Results. Boston Massachusett: Harvar Business School Press.